السكن العشوائي وأثره على التنمية الحضرية المستدامة لمدينة الناصرية

م.م سجى خيرالدين مطير جبل
جامعة سومر – العراق

المقدمة:

تُعد التنمية المستدامة أحدى أهم الموضوعات التي نالت اهتمام العديد من الدول في العالم والدول العربية ومن ضمنها العراق بشكل عام ومدينة الناصرية بشكل خاص؛ لما لها من أهمية كبيرة في الحفاظ على الموارد الطبيعية ولغرض الحفاظ على البيئة الحضرية، ويُعد النمو الاقتصادي أحد الوسائل الرئيسة لتحقيق التنمية الحضرية المستدامة إلا أن النمو السكاني الهائل وتزايد المشاكل سواء أكانت (سياسية أو أمنية أو اقتصادية أواجتماعية)، وأن السكن العشوائي يُعد من أكبر المشاكل التي تهدد التنمية الحضرية في مدننا العراقية ومن ضمنها منطقة الدراسة، إذ ينعكس أثرها السلبي على أبعاد التنمية الحضرية المستدامة داخل حدود تصميم المدينة التي أخذت تتزايد وبشكلٌ واسع بعد أحداث عام (2003)، وسبب ذلك يعود إلى عدّة عوامل شجعت على ذلك ومن ضمنها العوامل (الاقتصادية والاجتماعية والتخطيط السليم لنمو المدينة والسياسة التشريعية) التي نتج عن تراكمها ظهور السكن العشوائي في المدينة، فضلاً عن ضعف السلطات التشريعية والأجهزة الرقابية في منطقة الدراسة؛ للحد من توسع هذهِ الظاهرة وتفاقمها وتجاوزها على الأراضي الحضرية التابعة إلى الدولة أو إلى أشخاص معينين من سكان المدينة، وأن لنظم المعلومات الجغرافية والمتمثلة في برنامج (Arc GIS) أهمية كبيرة في مساعدة المخططين وصناع القرار في تخطيط المدن وتوجيه نموها العمراني على وفق ما هو مخطط لها، وقد تم استعمال نظم المعلومات الجغرافية في تحديد مناطق السكن العشوائي في المدينة وبيان أثرها على سكان أحياء المدينة الأصليين، لذا لابد من معرفة ظهور المناطق العشوائية ونموها والعمل على وضع الحلول للحد من عمليات التجاوز وانتشار الوحدات السكنية العشوائية في المدينة والتي ينعكس أثرها بشكلٌ سلبي على التنمية الحضرية في المدينة والنهوض بواقعٌ أفضل لمدينة الناصرية

مشكلة البحث:

أن لانتشار ظاهرة السكن العشوائي في داخل حدود التصميم الأساس للمدينة الناصرية أثرًا كبيرًا في ابعاد التنمية الحضرية المستدامة ومنها (الاقتصادية والاجتماعية) فهو يشكل مركزًا للمشاكل الاجتماعية والصحية والأمنية؟ وأن عدم التوازن في الكثافات السكانية ما بين أحياء المدينة أدى إلى التركز السكاني في بعض الأحياء إلى استنزاف استعمالات الأرض الحضرية وعدم القدرة على تنميتها بالشكل الذي يتوافق والزيادات السكانية والمحافظة عليها من النفاذ، على الرغم من أن المدينة تمتلك امكانات جغرافية كبيرة تستطيع بها تحقيق تنمية حضرية مستدامة.

أسئلة البحث:

١-تُعد ظاهرة انتشار السكن العشوائي في وسط البيئة العمرانية الحضرية لمدينة الناصرية أمرًا مثيرًا للاهتمام ويدفعنا ذلك إلى البحث عن أسباب نشوء هذهِ الأحياء العشوائية وأنماطها؟

٢- ما الأسباب التي أدت بسكان المدينة في السنوات الأخيرة لتجاوزهم على الأراضي التي تعود ملكيتها إلى جهات متباينة لأغراض سكنية أو اقتصادية؟

٣- ما الآثار السلبية للسكن العشوائي التي تنعكس على البعد الاقتصادي والاجتماعي للتنمية الحضرية المستدامة في مدينة الناصرية؟.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى معرفة التنمية الحضرية ومدى تأثير السكن العشوائي في ابعادها سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية في منطقة الدراسة؛ للتعرف على أسباب السكن العشوائي ووضع بعض الحلول التي يمكن أن تسهم في الحد من أنتشار هذهِ الظاهرة، وبما يحقق للمدينة التنمية الحضرية المستدامة .

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في أن مدينة الناصرية أحدى المدن العراقية التي تعرضت للسكن العشوائي ضمن حدود تصميمها الأساس والمنتشر على حدود الأحياء السكنية وداخلها الذي عمل على تشوية المنظر الجمالي للمدينة من الناحية العمرانية والضغط على استعمالات

الأرض الحضرية لتلكَ الأحياء ولسكانها الأصليين مما تسبب في استنزاف تلكَ الاستعمالات الحضرية والتأثير على التنمية الحضرية المستدامة في المدينة، مما استوجب دراسة تلكَ الظاهرة والتطرق إلى بعض الحلول التي تصب في صالح مدينة والنهوض بها نحو الأفضل.

منهج البحث:

اعتمدت الدراسة على استعمال المنهج الوصفي التحليلي لدراسة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في المدينة، فضلاً عن جمع البيانات من الدوائر الحكومية والمقابلات الشخصية مع سكان أحياء المدينة والجهات المعنية بذلك والمتمثلة في دائرة التخطيط العمراني ومديرية البلدية في مدينة الناصرية، وكذلك تم الاعتماد على التقنيات الجغرافية والمتمثلة في نظم المعلومات الجغرافية برنامج (Arc GIS) .

الكلمات المفتاحية: السكن العشوائي–التنمية المستدامة –نظم– المعلومات –الجغرافية

Indiscriminate Housing and its Impact on Sustainable Development in the City of Nasiriyah Using Geographic Information Systems

Sajaa kheraldeen Matter

Abstract:

Sustainable development is one of the most important topics that have attracted the attention of many countries in the world and the Arab ‹countries› including Iraq in general and the city of Nasiriyah in particular because of its great importance in preserving natural resources and for the purpose of preserving the urban environment‹ and economic growth is one of the main means to achieve development. However‹ the massive population growth and increasing problems (political, security , economic (and social), and random housing is one of the biggest problems that threaten urban development in our Iraqi cities, including the study area , as its negative impact is reflected on the dimensions of sustainable urban development within the boundaries of t he design of the city‹ which began to increase widely after the events of the year (2003)‹ and the reason for this is due to many factors that encouraged this‹ including factors economic and social‹ proper planning for the growth of the city and) legislative policy) whose accumulation resulted in the emergence of random housing in the city‹ as well as the weakness of the authorities The legislative and regulatory bodies in the study area in order to limit the expansion and aggravation of this phenomenon and its transgression on the urban lands belonging to the state or to certain people from the city's residents, and that geographic information systems represented in the (Arc GIS) program are of great importance in assisting planners and decision makers in city planning a nd directing its urban growth according to what is planned, and geographic information systems have been used to determine the random housing areas in the city and indicate their impact on the original inhabitants of the city’s neighborhoods‹ so it is necessary to know the emergence and growth of random areas and to work and develop solutions for the purpose of reducing the overruns and the spread of housing slum units in the city‹ whose impact is negatively reflected on the urban development in the city and the advancement of a better reality for the city of Nasiriyah.

Keywords: Random housing- sustainable development- Geographic-information- systems

مقدمة:

تُعد التنمية المستدامة أحدى أهم المواضيع التي نالت اهتمام العديد من الدول في العالم والدول العربية ومن ضمنها العراق بشكل عام ومدينة الناصرية بشكل خاص، لما لها من أهمية كبيرة في الحفاظ على الموارد الطبيعية ولغرض الحفاظ على البيئة الحضرية، ويُعد النمو الاقتصادي أحد الوسائل الرئيسة لتحقيق التنمية الحضرية المستدامة إلا أن النمو السكاني الهائل وتزايد المشاكل سواء كانت (سياسية، أمنية، اقتصادية والاجتماعية)، وأن السكن العشوائي يُعد من أكبر المشاكل التي تهدد التنمية الحضرية في مدننا العراقية ومن ضمنها مدينة الناصرية، إذ ينعكس أثرها السلبي على أبعاد التنمية الحضرية المستدامة داخل حدود المدينة التي أخذت تتزايد وبشكلٌ واسع بعد أحداث عام (2003)، وسبب ذلك يعود إلى عوامل عديدة شجعت على ذلك ومن ضمنها العوامل (الاقتصادية والاجتماعية والتخطيط السليم لنمو المدينة وسياسة تشريعية) التي نتج عن تراكمها ظهور السكن العشوائي في المدينة، فضلاً عن ضعف السلطات التشريعية والأجهزة الرقابية في منطقة الدراسة من أجل الحد من توسع هذهِ الظاهرة وتفاقمها وتجاوزها على الأراضي الحضرية التابعة إلى الدولة أو إلى أشخاص معينين من سكان المدينة، وأن لنظم المعلومات الجغرافية والمتمثلة في برنامج (Arc GIS) أهمية كبيرة في مساعدة المخططين وصناع القرار في تخطيط المدن وتوجيه نموها العمراني وفق ما هو مخطط لها، وقد تم استخدام نظم المعلومات الجغرافية في تحديد مناطق السكن العشوائي في المدينة وبيان أثرها على سكان أحياء المدينة الأصليين، لذا لابد من معرفة ظهور ونمو المناطق العشوائية العمل وعلى وضع الحلول لغرض الحد من عمليات التجاوز وانتشار الوحدات السكنية العشوائية في المدينة والتي ينعكس أثرها بشكلٌ سلبي على التنمية الحضرية في المدينة والنهوض بواقعٌ أفضل لمدينة الناصرية

مشكلة البحث:

أن لانتشار ظاهرة السكن العشوائي في داخل حدود التصميم الأساس للمدينة الناصرية أثر كبير في ابعاد التنمية الحضرية المستدامة ومنها (الاقتصادية والاجتماعية) فهو يشكل مركز للمشاكل الاجتماعية والصحية والأمنية؟ وأن عدم التوازن في الكثافات السكانية ما

بين أحياء المدينة أدى إلى التركز السكاني في بعض الأحياء إلى استنزاف استعمالات الأرض الحضرية وعدم القدرة على تنميتها بالشكل الذي يتوافق مع الزيادات السكانية والمحافظة عليها من النفاذ؟ على الرغم من أن المدينة تمتلك امكانات جغرافية كبيرة تستطيع من خلالها تحقيق تنمية حضرية مستدامة؟

فرضية البحث:

تُعد ظاهرة إنتشار السكن العشوائي في وسط البيئة العمرانية الحضرية لمدينة الناصرية أمرٌ مثير للاهتمام ويدفعنا ذلك إلى البحث عن أسباب نشؤ هذهِ الأحياء العشوائية وأنماطها. إن الأسباب التي أدت بسكان المدينة في السنوات الأخيرة لتجاوزهم على الأراضي التي تعود ملكيتها لجهات متباينة لأغراض سكنية أو اقتصادية. ما هي الآثار السلبية للسكن العشوائي التي تنعكس على البعد الاقتصادي والاجتماعي للتنمية الحضرية المستدامة في مدينة الناصرية.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى معرفة التنمية الحضرية ومدى تأثير السكن العشوائي في ابعادها سواء كانت اقتصادية أو

اجتماعية في منطقة الدراسة، من أجل التعرف على أساب السكن العشوائي ووضع بعض الحلول التي يمكن أن

تساهم في الحد من أنتشار هذهِ الظاهرة، وبما يحقق للمدينة التنمية الحضرية المستدامة .

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في أن مدينة الناصرية أحدى المدن العراقية التي تعرضت للسكن العشوائي ضمن حدود تصميمها الأساس والمنتشر على حدود وداخل الأحياء السكنية الذي عمل على تشوية المنظر الجمالي للمدينة من الناحية العمرانية والضغط على استعمالات الأرض الحضرية لتلكَ الأحياء ولسكانها الأصليين مما تسبب في استنزاف تلكَ الاستعمالات الحضرية واثرت على التنمية الحضرية المستدامة في المدينة، مما استوجب دراسة تلكَ الظاهرة والتطرق إلى بعض الحلول التي تصب في صالح مدينة والنهوض بها نحو الأفضل.

منهج البحث:

اعتمدت الدراسة على استخدام المنهج الوصفي التحليلي لدراسة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في المدينة، فضلاً عن جمع البيانات من الدوائر الحكومية والمقابلات الشخصية مع سكان أحياء المدينة والجهات المعنية بذلك والمتمثلة في دائر التخطيط العمراني ومديرية البلدية في مدينة الناصرية، وكذلك تم الاعتماد على التقنيات الجغرافية والمتمثلة في نظم المعلومات الجغرافية برنامج (Arc GIS 10. 8) .

الحدود المكانية والزمانية للبحث .

أ- **البعد المكاني :**

تتحدد مدينة الناصرية بين دائرة عرض (5ْ30- 10ْ31) شمالاً وقوس طول(10ْ46- ْ48) شرقاً، وهي مركز لمحافظة ذي قار، يتبين من خلال خريطة (1) إن حدودها الادارية مع المحافظة إذ يحدها من جهة الشمال ناحية الغراف ومن جهة الغرب ناحية البطحاء ومن الشمال الشرقي تحدها ناحية سيد دخيل وناحية الاصلاح ومن الجنوب ناحية اور والفضلية وتشغل مساحة (1،6761) هكتاراً ، وتضم (46) حياً سكنياً، كما هو واضح في خريطة (2).

ب-البعد الزماني :

وتتضمن معرفة السكن العشوائي وأثره على التنمية الحضرية المستدامة في مدينة الناصرية لعام (2011) لغاية عام 2023.

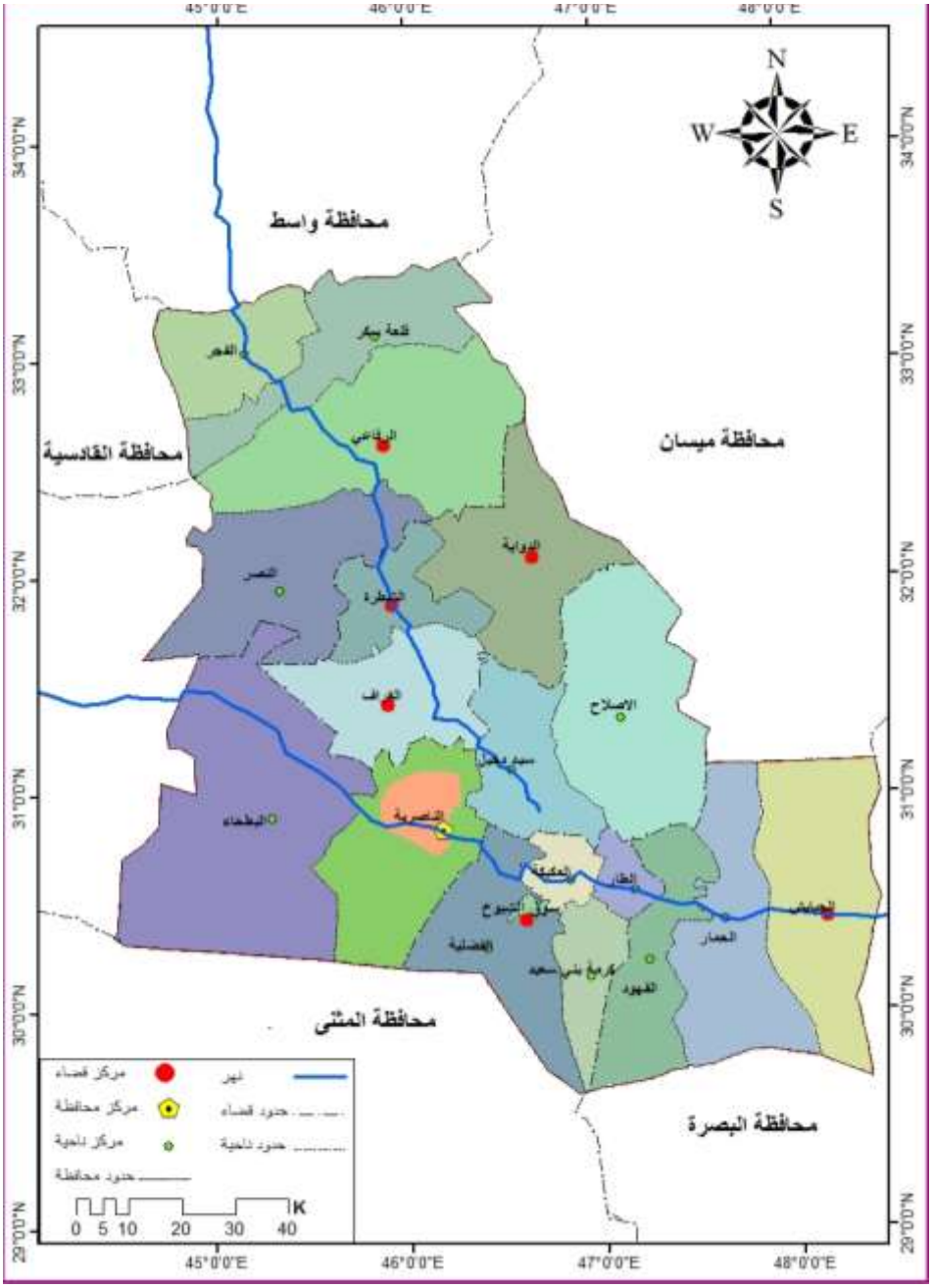

خريطة (1) موقع منطقة الدراسة من محافظة ذي قار لعام 2023 .

المصدر : الباحث بالاعتماد على برنامج ARC GIS 10.8 .

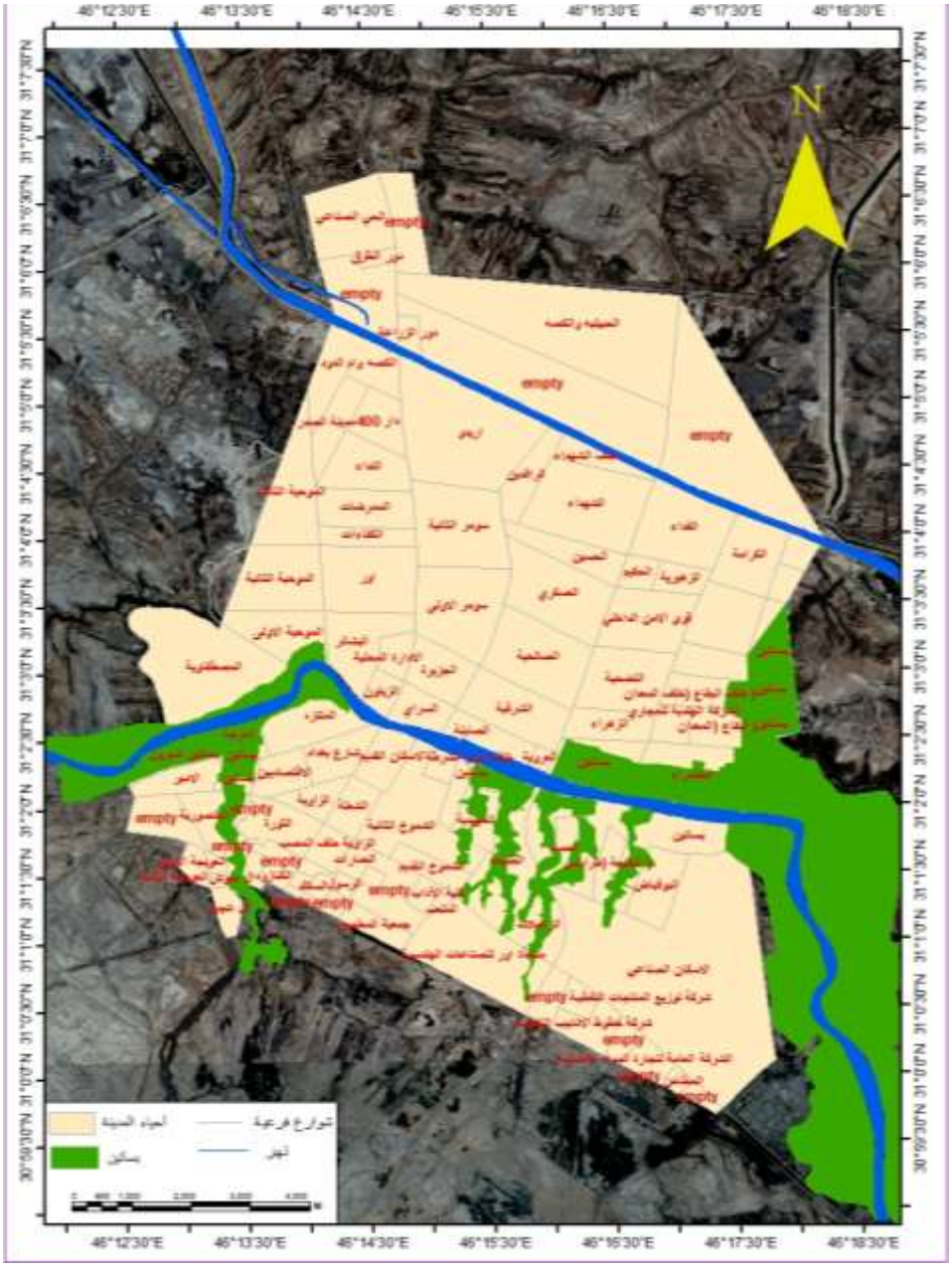

خريطة (2) أحياء مدينة الناصرية 2023.

المصدر: الباحثة بالاعتماد على برنامج ARC GIS 10.8 .

أولاً: مفاهيم عامة عن السكن العشوائي والتنمية الحضرية المستدامة.

تشكل مناطق السكن العشوائي وأحوالها السكانية تحدياً للنظام الاجتماعي والاقتصادي وتشكل أحدى العقبات أمام التنمية الاجتماعية والثقافية، فإن النمو الغير طبيعي في حجم المناطق السكنية العشوائية واستمرار ظهورها وبتباين مسبباتها، مما أدى إلى صعوبة السيطرة على هذا النمو مما أصبح من المشاكل التي تهتم بها الجهات التخطيطية والسلطات التنفيذية سواء كانت في المدن الكبرى أو المدن النامية ومن ضمنها دولة العراق عامة ومدينة الناصرية خاصة، وأن مشكلة السكن العشوائي تُعد من المشاكل التي تتعرض لها كافة دول العالم وأن تباينت صيغها واحوالها، فهي تفترض الخروج عن فكرة الحق بالسكن الملائم التي كفلتها الدساتير لكل الأفراد، إذ لابد أن يتوفر هذا الحق بما يتضمن حياة حرة وكريمة للأفراد وبالذات الفئات الأضعف في المجتمع، ومن الملاحظ أن مشكلة السكن العشوائي لا تخفى أثارها السلبية المنعكسة على أي جانب من جوانب الحياة، إذ تؤدي إلى خلق وتكوين البؤر الجريمة والفقر والتشوه الاجتماعي في بنية مجتمعنا اليوم، لذا من الضروري وعلى كل دولة أن تعمل على مراعاة الأفراد وايجاد الحلول المناسبة للتغلب على هذهِ المشكلات ولعل من أهم تلك الحلول هو توفير الأموال اللازمة في نطاق الموازنة العامة، ويبدأ قيام المناطق العشوائية عند محاولة الأهالي توفير المسكن الضروري اعتماداً على أنفسهم باعتباره أحد أهم الاحتياجات الضرورية للإنسان، فإن أغلب الدول تسعى إلى رفع مستوى الخدمات المجتمعية في بلدانها لأن ذلكَ يعبر عن تقدم تلكَ الدول فضلاً عن امكانية تحقيق التنمية المستدامة بالشكل فعلي وتطبيق العدالة والشمولية في توزيع الموارد وإتاحة الفرص واتخاذ القرارات للحصول على الخدمات الحضرية والمتمثلة (الصحية، تعليمية، والترفيهية...إلخ)، وإن توفير السكن المناسب للعيش هو هدف لكل فرد من الأفراد ويجب الاهتمام بهِ لأنهُ من أبسط حقوق السكان الواجب توفرها لهم. وأن مفهوم العشوائيات يُعد من المواضيع التي تؤدي إلى اللبس باعتبار أن السكن غير رسمي من أبرز صفاته العشوائية وعدم مسايرة نظم البناء والتخطيط العمراني المعمول بهِ، **وقد عرف السكن العشوائي لغتاً** بأنه(العمل على غير هدى فيخطئ ويصيب، وهي من الفعل عشا: أي غفل وهو العمل على

غير بصيرة، **(النجار د.، 2017)**، وكذلك فهي من العشا أي ضعيف البصر، والعشواء التصرف في الأمر على غير بصيرة مع عدم المبالاة بالعاقبة، وكذلك هو ركوب الأمر على غير بيان، (الجاني، 2011) أما **بالنسبة لتعريف العشوائيات اصطلاحاً** فقد اختلف الباحثون في تعريفها وكان هنالك عدة تعاريف للمناطق العشوائية إلا أن تلكَ التعاريف قد اشتركت في نقطة واحدة هي عدم القانونية في ذلكَ السكن وافتقارهُ إلى التنظيم ومن أهم تلكَ التعاريف هو تعريف الأمم المتحدة "ويقصد بهِ هو تجمع سكاني ذو خصائص اقتصادية واجتماعية ذات عمران رديء يفتقر إلى الخدمات الأساسية، أما الجوانب القانونية للملكية فهي غير شرعية وأنواع البناء ومواده وأن كانت صفات مهمة إلا أنها ثانوية" . وأيضاً عرف على أنهُ "كل سكن يبنى مخالفاً للقوانين البنائية والعمرانية، ولا تتوفر فيه شروط السلامة العامة والشروط الصحية، ويشكل ذلكَ خطراً على السكان وعلى المجتمع، وكذلكَ يشكل ضرراً بالمصلحة العامة في مستوى مبانيها أو كثافتها أو الظروف التجهيزات الموجودة بها وغيرها من المعايير الصحية والفنية المناسبة للسكن السليم، وبذلكَ يكون سكناً عشوائياً"، **(الحماد، 2001)** وقصد بالسكن العشوائي كذلكَ "هو ذلكَ السكن الذي يأوي غالباً السكان الفقراء، وإن هذهِ المساكن تفتقر إلى الهياكل القاعدية التي تتمثل في الشوارع المنظمة والممرات والأرصفة، وكذلكَ الشبكات الضرورية كشبكة الغاز والكهرباء وشبكة الماء الصالح للشرب والصرف الصحي، وقد شيدت بمواد بسيطة مثل الخشب وقطع الحديد والزنك والسف والطين...إلخ، وتكون بدون ترخيص قانوني وبعيداً عن المعايير المتعلقة بالبناء والتعمير، في حين قد نلاحظ هنالك بناءات عشوائية قد شيدت بمواد صلبة تبعاً لتصاميم معمارية حديثة، لذا يمكن إن نميز نوعين من السكن العشوائي وهما :

أ-السكن العشوائي ذات مواد ثابته: يُعد هذا النوع من السكن لائق للسكن فهو ذو قابلية للتحسين والتسوية بالنظر لحالتهُ الإنشائية والعمرانية كأن يكون مبني بمواد البناء المتعارف عليها مثل (الإسمنت والياجور) كذلكَ يكون تبعاً لتصميم معماري، وإن هذا النوع من السكن العشوائي وبفضل مساهمة السكان وتدخل الجهات الحكومية المعنية بذلكَ إذ يمكن

تأهيلها وإدماجها مع النسيج العمراني في المدينة وكما هو الحال في(لقرية الوهابية، وقرية الزهيرية) الواقعة خلف جامعة ذي قار في مدينة الناصرية التي تم ادخالها مؤخراً ضمن النسيج العمراني المجاز ويتضح من خلال جدول (1) إن مساحة هذهِ الوحدات السكنية العشوائية بلغت حوالي (560هكتار) من مساحة مدينة الناصرية.

ب-السكن العشوائي ذات مواد متغيرة أو متحركة: يكون هذا النوع من السكن غير مناسب للسكن بالنظر لحالتهُ الإنشائية وخصائصه العمرانية، وفي كثير من الأحيان يكون مبني بمواد متهرئة كالخشب والكرتون والتنك والطين، أو نتيجة لمواقعها الغير مناسبة كتواجدها على أراضي مخططة لإنجاز الهياكل القاعدية أو تشكيل أخطار صناعية على سبيل المثال(خط كهربائي ذو توتر عالي،**(حسن، 2020)** كما هو الحال في وجود العشوائيات تحت الضغط العالي في الجزء الجنوبي من مدينة الناصرية، أو وجود شبكة الغاز أو الماء الشرب، طريق سريع أو على أطراف المناطق الصناعية) أو وقوعها في أراضي ملوثة كما هو الحال في نشوء العشوائيات بالقرب من مناطق التلوث الصادرة من المحطة الكهربائية الحرارية في المدينة، ويتبين من خلال جدول (1) مساحة هذهِ العشوائيات قد بلغت حوالي (388هكتار)، وأيضاً وجود بعض العشوائيات المنتشرة على ضفاف نهر الفرات في حي الكرامة والرافدين، وكذلكَ توجد هنالكَ عشوائيات متجاوزة على المخطط الأساس للمدينة وعلى الأراضي التي تم التخطيط لها لبعض الاستعمالات الحضرية كما هو الحال في وجود العشوائيات المتجاوزة على المدينة الطبية وكذلك المنطقة التجارية المركزية في مدينة الناصرية، ينظر خريطة (3).

جدول (21) التوزيع المساحي والنسبي للاستعمال السكني في مدينة الناصرية 2021 .

ت	أنواع السكن العشوائي	المساحة/ هكتار	نسبتُ من مساحة المدينة
3	السكن العشوائي ذات مواد ثابته	560	59
4	السكن العشوائي ذات مواد متغيرة أو متحركة	388	9،40
5	المجموع	948	100

الباحثة بالاعتماد على:

1-المرئية الفضائية للقمر الاصطناعي (Land sat) لعام 2021 وبرنامج (Arc Map 10.8) .

2- الدراسة الميدانية .

في حين تم تعريف التنمية الحضرية "على أنها الارتقاء بالبيئة الحضرية وتوفير الاحتياجات الأساسية للسكن والعمل والخدمات المجتمعية وعناصر الاتصال وشبكات البنية الأساسية ويكون ذلكَ ضمن نطاق المحددات المكانية وضوابط القيم الاجتماعية والثقافية والموارد المحددة دون التصادم مع البيئة الطبيعية أو أهدار موارده، (وفريدة الصادق، 2016) بينما عرفت التنمية الحضرية المستدامة "بأنها النشاط الذي يؤدي إلى تحقيق الرفاهية الاجتماعية بأكبر قدر ممكن، مع الحفاظ على الموارد الطبيعية المتاحة وبأقل وقت ممكن دون المساس أو إلحاق الضرر في البيئة الحضرية، ويتضح من ذلكَ أن التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أكثر تعقيداً وتداخلاً فيما هو اقتصادي واجتماعي وبيئي. (محمد احمد المرسي، بدون تاريخ)

ثالثاً: أسباب نشوء السكن العشوائي.

إذ يمكن ايجاز بعض الأسباب التي أدت إلى ظهور السكن العشوائي بما يلي:

1- الاقتصادية:

تمثل العوامل الاقتصادية من العوامل المهمة التي أدت إلى ظهور السكن العشوائي في المدينة واتساعهُ بشكلٌ كبير ومن العوامل الاقتصادية المهمة التي أدت إلى نشوء تلكَ الظاهرة هو سعر الأرض الذي يمثل عامل مهم المساهم في نشوء ونمو الأحياء السكنية العشوائية في منطقة الدراسة، فإن ارتفاع الأسعار للأراضي المنظمة والواقعة ضمن حدود التصميم الأساس وبالذات تلكَ الأراضي الواقعة ضمن أحياء مربع المدينة القديم التي تمتاز بارتفاع أسعارها على العكس من تلكَ الأراضي الواقعة على حدود المدينة والأراضي الزراعية في مدينة الناصرية والتي تكون أسعارها زهيدة، مما يؤدي إلى عدم قدرة السكان من شراء في الأحياء المخططة ويدفعهم الأمر إلى شراء الأراضي ذات الجنس الزراعي لانخفاض أسعارها ليتمكنوا من أنشاء مساكنهم لأن الحاجة السكنية واحدة من أهم الحاجات البشرية التي ترتبط بشعور الإنسان بالأمن والاستقرار، **(نسبية، 2017)**، ونظراً لارتفاع أسعار الأراضي في مركز المدينة الذي يصل سعر المتر

المربع الواحد إلى (3 مليون) كما هو الحال في (حي الإدارة المحلية، السيف، الجامع) كونها من الأحياء التجارية في المدينة، على العكس من الأراضي الواقعة ضمن الأحياء الزراعية والواقعة على أطراف أحياء المدينة فقد تصل أسعار أراضيها إلى حدود (من 250-350 الف) للمتر المربع الواحد كما هو الحال فيحي(الزعيلات، الحمام، حي القدس، العرجة)، **(دراسة ميدانية)** وكذلكَ فإن أسعار الأراضي تتباين في قربها من الشوارع الرئيسة والفرعية وتوفير الخدمات الذي يعمل إلى جذب السكان نحوها، وكذلكَ فإن المستوى المنخفض لسكان المدينة لهُ الأثر الكبير في نشوء ظاهرة السكن العشوائي، فإن الحاجة الماسة إلى السكن ورغبة الإنسان في اقتناء المسكن الملائم مع عدم القدرة على اقتنائه، ويعود السبب إلى انخفاض المستوى الاقتصادي للفرد وفي ظل الارتفاع في الأسعار في العقارات وبدلات الايجار تؤدي إلى دفع الفرد للحصول على السكن في الأحياء التي تكون فيها أسعار الأراضي متدنية أو يتجه الأفراد إلى التجاوز على الأراضي الشاغرة القريبة من المدينة للاستفادة من الخدمات المتوافرة فيها، فضلاً عن ذلكَ فإن الذي يدفع أصحاب الأراضي الزراعية إلى بيعها هو انخفاض الناتج الزراعي مقارنة مع العائد الناتج من بيعها كأراضي بناء، مما أدى ذلكَ إلى دفع الأفراد إلى شراء تلكَ الأراضي وكذلكَ التجاوز على الأراضي العائدة في ملكيتها للدولة بسبب انخفاض معدل دخل الأسرة. **(الناصرية، 2021)** ومن الأسباب الاقتصادية الأخرى المؤدية إلى ظهور السكن العشوائي هو التطور الصناعي وقيام بعض المعامل الصناعية في المدينة ووجود المؤسسات التجارية والصناعية داخل المدن إذ يُعد عامل جذب للأشخاص من خارج المدينة لغرض العمل تسبب ذلكَ في ظهور تجمعات سكنية غير مخططة وغير منتظمة التوزيع وتفتقر إلى أبسط الخدمات الأساسية التي يحتاجها الأفراد، فضلاً عن ذلكَ فإن قلة العمل وارتفاع معدلات البطالة في المدينة ترتب علية اخفاض في معدل دخل الفرد وعدم قدرتهُ على البناء ضمن حدود التصميم الأساس الذي تم تخطيطهُ للمدينة.(توما، 2013) ومن العوامل الاقتصادية المشجعة للسكن العشوائي هو رخص مواد البناء التي يستخدمها

السكان في بناء وحداتهم السكنية العشوائية كونها متوفرة ويمكن الحصول عليها بسهولة والمتمثلة في اللبن أو البلوك والمواد التي يمكن نقلها دون جهد وإعادة البناء بها مثل الخشب والصفيح والتنك والقصب والبردي، وذلكَ نتيجة لانخفاض مستواهم الاقتصادي أولاً وامكانية استخدامها مرة أخرى في حالة إزالة مساكنهم العشوائية من قبل الجهات المسؤولة عن ذلكَ، وتلكَ المواد تتصف بانخفاض أسعارها مقارنة مع اسعار الطابوق الذي يمثل المادة الرئيسة المستخدمة في بناء الوحدات السكنية المنتظمة.

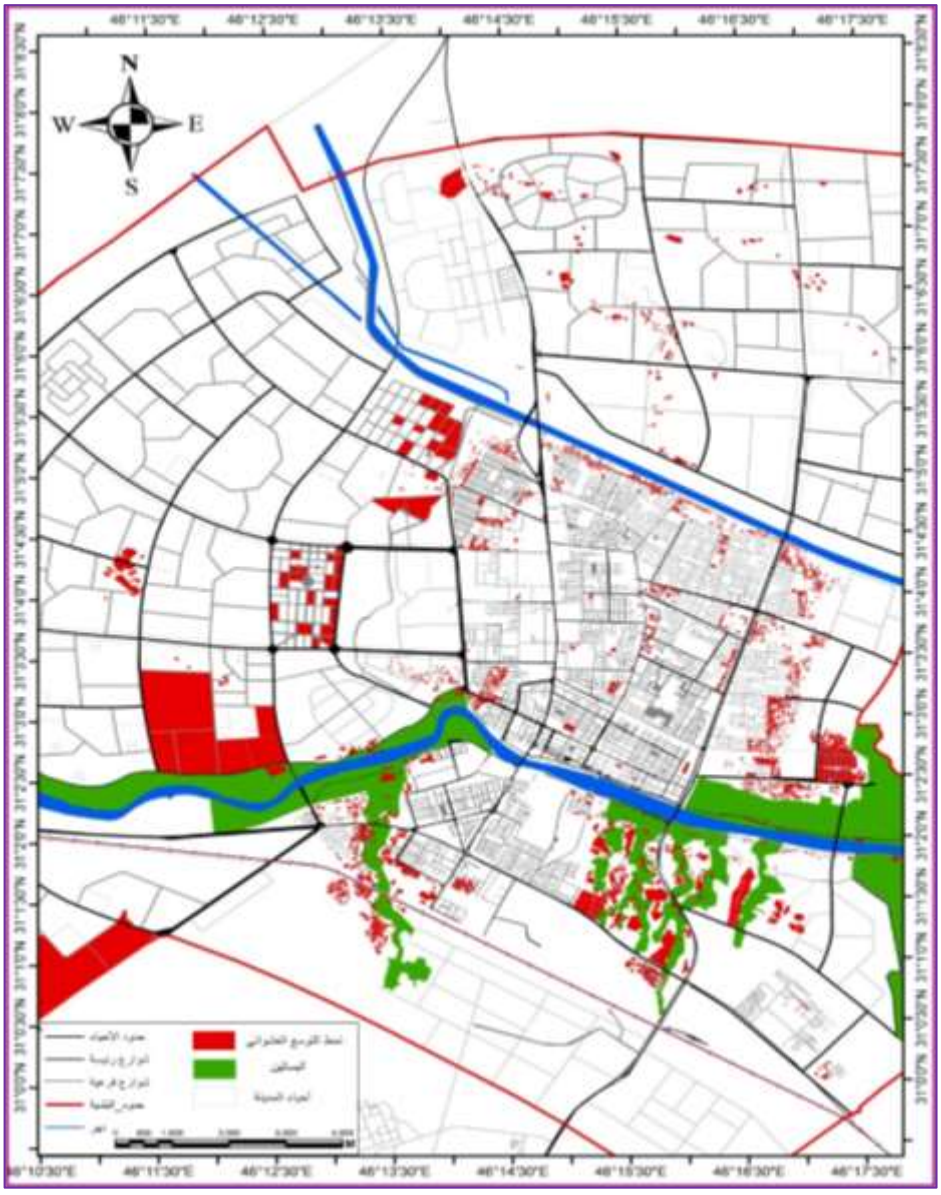

خريطة(3) السكن العشوائي في مدينة الناصرية 2023.

المصدر: عمل الباحثة بالاعتماد على برنامج Arc GIS 10.8 .

2- السياسية:

تشكل الأسباب السياسية أحدى أهم الأسباب المهمة التي دفعت إلى نشوء مناطق السكن العشوائي في مدننا العراقية عامة ومدينة الناصرية خاصة بعد أحداث عام (2003)، وإن السبب في ذلكَ يعود إلى التهجير الطائفي والقسري والقتل على الهوية والمذهب، تسبب ذلكَ في انتقال الأفراد والسكن في مناطق غير مرخصة وغير قانونية، وقد أدت العوامل السياسية إلى انهيار النظام السياسي في العراق والصراع وعدم التوافق بين الأحزاب التي ظهرت في الساحة العراقية، نتج عنهُ نزوح العوائل وظهور العشوائيات، فضلاً عن الدور الكبير الذي لهبتهُ الحملات الانتخابية في تثبيت المواطنين في تلكَ المناطق عن طريق الوعود التي تقمها هذهِ الأحزاب في مساندتهم ومساعدتهم في توفير الخدمات الرئيسة لهم وتمليكهم هذهِ المساكن، وللأحداث التي عاشها العراق بشكل عام في الآونة الأخيرة والمتمثلة في دخول عصابات داعش الإرهابية مما تسبب في هجرة بعض الفئات من مدنها الغير آمنه إلى المدن الأكثر استقرار وأماناً وتوجهم إلى مناطق غير نظامية للعيش فيها وقد ساهم ذلكَ في نشوء المناطق العشوائية. (الربداوي، 2012)

3- الديموغرافية:

إن النمو السكاني يمثل أحد المظاهر الديموغرافية المهمة لما لها من الدور الكبير في النشاطات البشرية مثل النمو العمراني للمدينة وتوسعها المساحي وضرورات التوسع الخدمي وتوزيع قوة العمل ومشاريع الإسكان وبرامج التخطيط والتعليم والصحة، إذ يمكن القول بأن كافة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية هي انعكاس لحالة النمو السكاني، (الشوك استبرق إبراهيم وطية فاروق القيمي، 2014) وأن النمو السكاني المتزايد في أي مجتمع من المجتمعات يتكون من جانبين أساسيين ل غيرهما، فيتمثل الأول منهما في الزيادة الطبيعية في عدد السكان والمتمثلة في الفرق ما بين الولادات والوفيات الحصلة في المدينة، في تمثل الجانب الثاني في الهجرة الصافية أي الفرق بين الهجرة الداخلية والخارجية، بعبارة أُخرى النمو السكاني هو الزيادة الحاصلة في عدد السكان (الناتجة عن الفرق بين المواليد والوفيات من ناحية وعن الهجرة

الصافية من ناحية اخرى)، (جاسم، 2021) أن السكن العشوائي هو نتيجة حتمية لظاهرة نمو السكان واحتياجاتهم المتباينة، ويعود سبب ذلكَ إلى الهجرة الداخلية بين أحياء المدينة أو الهجرة الريفية إلى المدينة فتمثل بذلكَ الزيادة الطبيعية، إذ أدى تطور ونمو الأسرة الواحدة (الأسرة النووية) إلى السكن الفردي، ويعود ذلكَ إلى عوامل مهمة ومن أهمها هي" ارتفاع المستوى الثقافي لدى سكان المدينة، ضعف وتفكك الروابط الاجتماعية هذا من جانب ومن جانب أخر أن التطور المستمر في تركيبة السكان واهتماماتهم لم يقابلهُ تطور في النمو الاقتصادي للدولة، مما تسبب في عجزها عن توفير جميع احتياجاتهم ومن ضمنها السكن وتوفير العمل لأفرادها، وقد ترتب على ذلكَ ظهور السكن العشوائي كتعويض لهم عن العجز المسجل في برامج الإسكان تجسدت ميدانياً عن طريق بروز بؤر سكنية عشوائية، فضلاً عن ذلكَ فإن من الأسباب الرئيسة في ظهور السكن العشوائي في جميع مدننا العراقية عامة ومدينة الناصرية خاصة تعود إلى غياب أو ضعف القانون خاصة بعد الأحداث التي مرت بها المدينة عام (2003) والفوضى والفساد الإداري والمالي، إذ نتج عن ذلكَ استيلاء بعض الأشخاص المتنفذين على الأراضي التابعة للدولة والواقعة ضمن الأحياء السكنية الواقعة ضمن حدود التصميم الأساس لمنطقة الدراسة والتابعة للدولة ثم العمل على تقسيمها وبيعها إلى أهالي المدينة .

4- التخطيطية:

للعوامل التخطيطية دور فعال في نشوء واتساع ظاهرة السكن العشوائي في مدينة الناصرية، إذ يمثل العجز السكني لتوفير الوحدات السكنية المناسبة لسكن أفرد المدينة وتوفير الحاجات الضرورية لهم، ويعني بالعجز السكني هو الفرق بين مجموع الاسر في المدينة ومجموع الوحدات السكنية فيها، أما بالنسبة للازمة السكنية فيقصد بها الفرق بين مجموع الأسر في المدينة ومجموع الوحدات السكنية فيها يضاف إلى ذلكَ المساكن المتهالكة التي مضى من عمرها (40) عاما فأكثر فالبناء يصبح غير صالح للسكن،(سعيد، 1997) وقد ترتب على الاهمال وعدم الاهتمام بالأراضي الزراعية ومع شحة المياه التي يواجها العراق بشكل عام ومدينة الناصرية بشكل خاص أدى ذلكَ إلى دفع أصحاب الأراضي الزراعية للهجرة نحو المدينة بحثاً عن العمل أو الوظائف، مما تسبب ذلكَ إلى زيادة أعداد النازحين إلى المدينة

بحثاً عن مصدر الرزق ولتأمين فرص الحياة في المدينة، نظراً لما تتصف بهِ من مزايا الجذب الأخرى لسكان الريف كتوفير فرص العمل وكذلكَ وجود فرص العمل ووجود المؤسسات الحكومية والتعليمية والصحية...إلخ من العوامل، على العكس بما تتصف بهِ المناطق الريفية المحيطة بالمدينة من عوامل الطرد، قد ساهمت جميع تلكَ العوامل في رفع نسب الهجرة صوب المدينة، فضلاً عن وجود المساحات الشاغرة ضمن حدود التصميم الأساس للمدينة وخارجهُ التي تم التخطيط لها لاستعمالات الأرض المتباينة سواء كانت سكنية، تجارية صناعي وغيرها التي لم يتم تنفيذها من قبل الجهات المعنية بذلك، مما ساعد ذلكَ في أتساع رقعة المساكن العشوائية في مدينة الناصرية، وقد ساهمت الظروف السياسية غير المستقرة في اهمال وعدم الاهتمام بهذهِ الأراضي المخطط لها ضمن التصميم الأساس لمختلف الخدمات وبعدم الاهتمام بجمالية أحياء المدينة، كذاكَ اخفاق الدوائر الخدمية في إداء مهماتها تجاه المواطنين، أو تقديم خدماتها لهم، وضعف الدور الرقابي والتنفيذي من قبل الحكومات المحلية المتعاقبة، فضلاً عن جهل نسبة كبيرة من أبناء المدينة نفسها بأهميتها والحفاظ على هذه المساحات وحمايتها وتطويرها، فضلاً عن انخفاض المستوى التعليمي وزيادة نسبة الأمية بين أرباب الأسر في مجتمعات السكن العشوائي ساهم في توسعها دون الأخذ بنظر الاعتبار الوضع البيئي والأثار السلبية المترتبة علية، ويتناسب عامل توفر الأراضي الشاغرة طردياً مع حجم العشوائيات سواء كان بعدد المساكن العشوائية الموجودة فيها أو بالمساحات التي تشغلها هذه العشوائيات، فإن حجم العشوائية يتحدد بالمساحة الشاغرة المتوفرة فكلما زادت مساحة الأراضي الشاغرة كلما ازداد حجم العشوائية واتسعت مساحتها، بينما يتوقف نموها واتساعها بنفاذ الأراضي الشاغرة داخل المدينة، فضلاً عن ذلكَ فإن وجود العشوائيات يؤدي إلى عدم الحفاظ على الأراضي الزراعية إذ من الملاحظ لم تنجح أي إجراءات تتخذها الجهات المختصة لغرض أيقاف التوسع العمراني صوب الأراضي الزراعية وتحويل جنسها من الزراعي إلى العمراني فقد فقدت مساحات واسعة من البساتين سواء كانت داخل حدود التصميم أو خارجة وكما هو الحال في بساتين (الزعيلات، الصمود، الحمام، آل حبوش آل عجيل والعرجة) فقد كانت مساحة الأراضي الزراعية عام

(2016) تقدر بـ(9،993هكتاراً) في حين بلغت في 2021 بمقدار (23،348هكتار) ينظر خريطة (1)، (أبو عيانة، 1993) ويعود السبب في التجاوز على الأراضي الزراعية إلى الزيادة السكانية الهائلة في المدينة وكذلكَ وجود أزمة الإسكان الذي أمتد على حساب الأراضي الزراعية بدون تخطيط، وكذلكَ عدم وجود تشريعات التي تحد من التجاوز على حساب تلكَ الأراضي فضلاً عن ارتفاع اسعار الأراضي في مركز المدينة مقارنة مع الأراضي الزراعية .

5- القانونية:

يُعد فرض القانون من الأسباب المهمة في الحد من أنتشار السكن العشوائي في المدينة، فإن تراخي وتقاعس

السلطات المحلية المعنية بذلكَ في اتخاذ الإجراءات المناسبة والحازمة لغرض منع قيام تلكَ المناطق العشوائية وعدم جديتها في فرض وتنفيذ العقوبات على الأشخاص المخالفين والمتجاوزين على الأراضي سواء كانت تابعة للقطاع الحكومي أو القطاع الخاص، فضلاً عن قصور التشريعات الخاصة بهذا الموضوع، مما ترتب على هذا الأمر من تشجيع للأفراد المتجاوزين على استمرارهم في التجاوزات وبناء وحداتهم السكنية العشوائية، وكذلك ساعد ضعف القوانين المنظمة لقطاع الإسكان وعدم وجود نصوص قانونية داعمة لفئة ذوي الدخل المحدود والمهجرين، لاسيما بعد الظروف التي عاشها أبناء المجتمع العراقي في الآونة الأخير عامة وأبناء المجتمع في

مدينة الناصرية خاصة، مع عدم اهتمام الحكومات العراقية المتلاحقة في وضع الحلول المناسبة ولازمة للسكن

العشوائي في كافة مدننا العراقية .

6- اتساع ظاهرة النمو الحضري:

شهدت مدننا العراقية كافة اتساعاً حضرياً كبير ونمواً عمرانياً لم تشهدوه من قبل خاصة بعد أحداث عام

(2003) التي مر بها البلد نتيجة لارتفاع المستوى الاقتصادي وتحسن مستوى الدخل لدى الأفراد مما دفع الأمر

إلى زيادة التوسع المساحي للمدينة، وقد ترافق مع ظاهرة النمو الحضري والتضخم الحضري مظاهر كثيرة في المدينة ومن ضمنها تفاقم معدلات البطالة واتساع رقعة الفقر الحضري والتلوث البيئي والضوضائي ومشاكل النقل، كذلكَ فإن توسع مشكلة السكن وعجزها عن توفر الوحدات السكنية المناسبة للسكان وعدم قدرة العديد من سكان المدينة من الحصول على مساكن مناسبة لهم وهنا بدأ ظهور الأحياء العشوائية بالاتساع، ويعد السبب في ذلكَ إلى عجزها عن تلبية حاجة سكانها الحضر للمساكن المناسبة .

ثالثاً: أثر السكن العشوائي في التنمية الحضرية المستدامة.

يمثل السكن العشوائي أحد أهم الظواهر التي رافقت عملية توسع المدن وانتشارها داخل حدود التصميم الأساس وضمن النسيج العمراني للمدينة لكونها من مناطق الجذب للعديد من الوافدين إليها، وأن هذهِ الظاهرة قد أصبحت لها جوانب سلبية عديدة ومن كافة الجوانب سواء كانت اقتصادي أو اجتماعية أو اقتصادية وأمنية، وقد تسبب ذلكَ في حدوث خطورة كبيرة على مستوى المجتمع بصورة عامة والفرد بصورة خاصة، ومن الملاحظ أن المناطق العشوائية تفتقر إلى أبسط مقومات الحياة وكذلكَ فهي تفتقر إلى الخدمات العامة وتمثل هذهِ مشكلة السكن العشوائي بالعراق عامة ومنطقة الدراسة خاصة من أكثر القضايا الحاحاً، (البناء، 1986) إذ باتت ظاهرة السكن العشوائي ظاهرة واقعية تعاني منها العديد من المدن الكبرى، ويُعد انتهاك للأراضي الحكومية والأراضي الخاصة على حد السواء دون وجه حق، مما يؤدي إلى عرقلة الخطط الإسكانية والاستثمارية للمدينة فضلاً عن انتشار العديد من الآثار السلبية المترتبة عليه، ومن تلكَ الآثار الناتجة عن السكن العشوائي التي سوف يتم التطرق إليها على النحو التالي :

أ- أثر السكن العشوائي في المشهد الحضري للمدينة:

أن مورفولوجية المدينة وطرازها المعماري من حيث بناء المساكن، إذ أن العديد من المساكن المتجاوزة تمتاز بأنها غير منتظمة ولا تخضع للضوابط الفنية في البناء وغير منسجمة مع طراز بناء الحي فإن أغلبها ذات طراز شرقي بدائي (متداعي) وبعضها بني على أنقاض مباني أخرى فقد أصبحت تشكل نوعا من التلوث يطلق عليه بـ(التلوث البصري) الذي أصاب المدينة

نتيجة لعدم تناسق تلكَ الأبنية مع ما يحيط بها من أبنية الأحياء السكنية المجاورة لها من الأبنية الأخرى واستخدام مواد بناء متباينة مثل (الخشب، الصفيح، البلوك، الطابوق، اللبن، الجينكو، الجص، القصب، البردي وسعف النخيل) وإن الأبنية العشوائية لا تشكل امتدادا للهياكل والتصاميم التي اتصفت بها معظم أحياء المدينة ، فإن المناطق العشوائية تؤثر على مظهر المدينة من خلال أبنيتها التي تمتاز بكونها متهرئة وكذلكَ تفتقر للعديد من المؤسسات الخدمية العامة والتنسيق الهندسي، (رشم، 2014) فتلكَ المباني غير صالحة للسكن مقارنة بالشروط والمعايير العالمية والمحلية، كذلكَ فهي متجاوزة على التصميم الأساس في المدينة وبعض الاستعمالات الحضرية التي تم التخطيط لها ولاسيما الاستعمالات الخدمية والخضراء منها، وأن سكان المناطق العشوائية يقومون في بناء مساكنهم بطريقة غير مخطط لها ولا تخضع إلى خريطة التصميم الأساس المخطط للمدينة منقبل الجهات المختصة بذلكَ فهم يعتمدون في بناء وحداتهم السكنية على توفر المواد المحلية، وكذلكَ تتصف بضيق الشوارع وتعرجها. مما ينعكس أثر ذلكَ سلباً على المظهر الخارجي وتشوه الجانب الجمالي للمدينة ونسيجها الحضري، لكونها أسست عن طريق الجهود الذاتية للأفراد ومعتمدة على اساليب بسيطة في تشيدها.

ب- الآثار التخطيطية :

يمثل عامل التخطيط الركيزة الأساسية لعملية البناء والتحضر للتجمعات السكنية في كافة أنحاء

العالم، ويشكل الوسيلة المتحضرة للتعامل مع المشكلات الحضرية المتفاقمة مثل السكن العشوائي،

وأن التخطيط الحضري يأتي في تنظيم وترابط المدينة العضوي والوظيفي، وكذلكَ تأمين الشروط اللازمة للسكان من أجل أن تتوفر لهم إمكانية العيش السليم والعمل والراحة بأجواء يسودها الأمان في محيط صحي، فضلاً عن تأمين الترابط الإقليمي للمدينة بالمراكز الحضرية الأخرى، ومن أبرز اهتمامات المخطط بالنسبة لمشكلة السكن العشوائي هي بيان مشكلة العشوائيات وفصلها وتشخيص خطورتها بالطريقة التي تمكنه من إيجاد أفضل الحلول الملاءمة لها، (الزيادي، 2015) فالعشوائيات لا تتناسب مع منهج التخطيط الحضري لكونها

تصاغ تبعاً للتفكير الجماعي تساندهُ صفات سكانية عفوية، من المفترض أن تكون العشوائيات السكنية ذات شكل ونمط بناء يتوافق مع البيئة المحيطة بها، إلا أن جزءاً منها أحتل حيزاً مكانياً في أطراف الأحياء السكنية كما في العشوائيات الممتدة في أطراف حي (الكرامة، التضحية، وبعض العشوائيات والاسكان الصناعي)، في حين تمثل الجزء الأخر جزءاً من النسيج الداخلي للمدينة كما في (في سومر، الصدر، أور والرافدين) بينما ينتشر القسم الثالث في أحياء متعددة أي في مناطق متناثرة من المدينة، ينظر خريطة(1)، ومن الملاحظ في مدينة الناصرية أن التوسع المساحي الغير منتظم للسكن العشوائي تسبب في حدوث الكثير من العوامل الأثار التي انعكست سلباً على سكان المدينة، والمتمثلة في نقص الوحدات السكنية وتوفير الخدمات العامة والاجتماعية وكذلكَ نقص في الخدمات التعليمية وكذلكَ قلة أو انعدام المناطق الخضراء، هذا مما أدى إلى حدوث ضغط على المناطق الحضرية المنظمة الواقعة ضمن حدود التصميم الأساس للمدينة ومن أهم الأثار المترتبة على سوء التخطيط في مدينة الناصرية هي تخطيط الشوارع التي تتسع في جانب وتضيق في الجانب الآخر بالنسبة للشوارع الفرعية التي تعيق مرور المركبات فيها وكذلكَ يصعب مرور مركبات نقل النفايات مما يترتب على ذلكَ الأثر السلبي الذي ينعكس على صحة وسلامة الأفراد وتعرضهم للأخطار البيئية لأنها تمثل مركزاً مناسباً لانتشار الأمراض والأوبئة بين سكان الأحياء العشوائية في مدينة الناصرية .

ت- الآثار البيئية :

إن أغلب المدن العراقية تسود فيها ظاهرة فقدان التوازن في مركبات البيئة الحضرية الناتجة عن الأنشطة البشرية المتباينة على سبيل المثال وجود المولدات في كافة أحياء المدينة ومداخن المناطق الصناعية، حرق الطمر الحي ورمي النفايات في الأماكن الغير مناسبة في الجزء الجنوبي من المدينة، وكذلكَ وجود الصناعات الملوثة والمصفى النفط داخل المدينة من دون الأخذ بعين الاعتبار المعايير البيئية والمحددات الخاصة بالنشاط الصناعي، مما شكل دور كبير فيتلوث بيئة المدينة، فإن انتشار السكن العشوائي في الكثير من أحياء المدينة ترتب عليه ظهور مشاكل بيئية خطرة لم تكن موجودة على ما علية في الوقت الحاضر ومن أهم تلكَ الشاكل

البيئية هي تراكم النفايات سواء كانت صلبة أو سائلة على حد السواء،(الرشدي، 2012) ومن أهم الأثار السلبية المترتبة على العامل البيئي في منطقة الدراسة ما يلي:

1- التلوث بمياه الصرف الصحي:

أن أغلب أحياء الوحدات العشوائية في منطقة الدراسة تعاني من انعدام شبكة الصرف الصحي، وسبب ذلكَ لأن أغلب المناطق المتجاوز عليها غير مخصصة لأغراض السكن أو قد تكون خالية من شبكات الصرف الصحي، مما يتسبب ذلكَ إلى تسرب مياه تلكَ الوحدات المستعملة إلى الشوارع أو تجمعها في أراضي مكشوفة أو أراضي مخططة إلى أغراض ترفيهية قريبة من الوحدات السكنية، في حين آخر يتم تصريف تلكَ المياه إلى الجداول أو الأنهار لتساهم في تلويث مياهها، فضلاً عن تجمع المياه في الأراضي المكشوفة إذ يؤدي إلى تكاثر الحشرات والجراثيم والقوارض، فيؤدي ذلكَ إلى نقل العديد من الأمراض لتلكَ الأسر العشوائية أو للأسر الواقعة بالقرب من تلكَ العشوائيات، لذا فإن التخلص من مياه الصرف الصحي يُعد من المشكلات البيئية الرئيسة في مختلف أحياء منطقة الدراسة، وإن هذهِ المشكلة ترتفع بشكل كبير كلما زاد عدد السكان في المدينة واتساعها المساحي بشكلٌ عشوائي غير منظم .

2- التلوث بالنفايات المنزلية الصلبة:

تمثل النفايات من المواد القابلة للنقل إذ يرغب مالكها من التخلص منها ويكون جمعها ومعالجتها ضرورة ملحة على عاتق الدولة،(الاسدي، 2013) فإن سكان المناطق العشوائية في منطقة الدراسة يعانون من تكدس النفايات بكميات ينظر صورة (1)، (2)، ونتيجة لعد تزويد تلكَ المناطق بالحاويات لتجميع القمامة وعدم توفر الخدمات البلدية من سيارات وعمال النظافة لتجميعها ونقلها إلى مواقع الطمر الصحي، إذ عمد سكان تلكَ المناطق إلى رمي النفايات في العراء وفي الشوارع الرئيسة والفرعية مما ساهم ذلكَ في تجمعها أمام الوحدات السكنية وكذلكَ في الأراضي المخطط لها للأغراض الترفيهية، في حين يقوم بعض أصحاب المساكن العشوائية ببعض الإجراءات الخاطئة والمتمثلة في حرق النفايات لغرض التخلص منها وعلى الرغم من كونها طريقة سهلة وتقليدية إلا أن سكان هذهِ المناطق لم يأخذوا بنظر

الاعتبار الأثار السلبية المترتبة على تلكَ الطريقة، مما تتسبب في انبعاث كميات كبيرة من الغازات السامة في الهواء وتكون مضرة في صحة الأنسان

صورة (1) التلوث بالنفايات المنزلية الصلبة في مدينة الناصرية.

صورة للنفايات المنزلية الصلبة الناتجة من السكن العشوائي تاريخ التقاط الصورة 28/ 9/ 2023.

صورة (3) التلوث بالنفايات المنزلية الصلبة في مدينة الناصرية.

صورة للنفايات المنزلية الصلبة الناتجة من السكن العشوائي تاريخ التقاط الصورة 28/ 9/ 2023.

على سبيل المثال (غاز الهيدروكربونات، واكاسيد الكبريت غاز الميثان) وآثارها السلبية التي تؤدي إلى حدوث حرائق ووصولها إلى أسلاك الكهرباء المنخفضة والمتدلية في المناطق العشوائية، بينما يعمل بعض الأفراد من سكان هذهِ المناطق برمي القمامة في مياه الانهار والمبازل وتمثل هذهِ المشاكل من أخطر المشكلات البيئية فإنها تمثل مصدر حياة كافة الكائنات الحية، وكذلكَ فهي تدخل ضمن كافة الاستعمالات الحضرية من (الطبخ والغسل وزراعة والصناعة) لهذا فإن وجود الأحياء العشوائية التي تكون واقعة بالقرب من الأنهار تشكل وسيلة لغرض التخلص من النفيات.

3- التلوث الضوضائي والبصري:

تُعد الأحياء العشوائي من المناطق التي ترتفع بها نسبة التلوث بالضجيج أو الصخب والأصوات التي تنبعث من أعمال البناء وأصوات البائعة المتجولين والمذياع وأصوات بعض ورش الحدادة التي يعمل بها بعض الأفراد، فقد أصبحت ظاهرة واسعة الانتشار وتثير الانزعاج والاشمئزاز والشد العصبي والتوتر لدى الساكنين ولا سيما المرضى وكبار السن نتيجة لتقارب الوحدات السكنية بعضها من بعض، وكذلكَ فهنالكَ أشكال أخرى من التلوث وهو التلوث البصري إذ تتوفر أشكال متباينة من الوحدات السكنية الغير نظامية في شكلها الهندي واتجاها وتوسعها المساحي، لهذا فقد تظهر بعض الاشكال الدائرية والمربعة ونصف الدائرة، فضلاً عن مادة البناء المستخدمة بها كذلكَ تكون متباينة على سبيل المثال (علب الصفيح، القماش المتهرئ، الجينكو والقصب) مع وجود وحدات سكنية مكتملة البناء أو غير مكتملة، مما يساهم ذلكَ في تشوه النظر الجمالي للمدينة وعند

النظر إلى الوحدات السكنية المخططة وبالجانب منها الوحدات العشوائية إذ يعمل على التلوث البصري من حيث الطراز المعماري المتخذ في بناء تلكَ الوحدات العمراني في مدينة الناصرية.

ث- الآثار الاجتماعية:

تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق استقرار النمو السكاني ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية وتلكَ المؤشرات تعكس مدى تقدم الدول والمؤسسات في ميدان تحقيق التنمية المستدامة بشكل فعلي، وأن مؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة تتمثل بعدة عوامل ومن ضمنها، **(المرئية الفضائية للقمر (Land sat)، لعام2021)**

1. **المساواة الاجتماعية:** تمثل أحد أهم القضايا الاجتماعية في التنمية المستدامة التي تعكس درجة كبيرة من نوعية الحياة والمساهمة العامة، وأن المساواة ترتبط مع درجة العدالة والشمولية في توزيع الموارد وتوفير الفرص واتخاذ القرارات وتحتوي على فرص الحصول على العمل والخدمات العامة ومن أهمها الصحة والتعليم والعدالة ومن القضايا المهمة التي ترتبط بها هي مكافحة الفقر وتوزيع الدخل والعمل وعدالة الفرص ما بين الأجيال والحفاظ على الموارد من النفاد والاستخدام الأمثل لها لغرض ضمان حقوق الأفراد في الوقت الحاضر والأجيال القادمة في المستقبل.
2. **الصحة العامة:** يوجد هنالكَ ارتباطاً وثيقاً بين الصحة والتنمية المستدامة فإن الحصول على المياه الصالحة للشرب وغذاء صحي ورعاية صحية جيدة تمثل من أهم مبادئ التنمية المستدامة، ومن العوامل المهمة التي تدل على توفر المؤشرات الصحية هي العمر المتوقع عند الولادة ومعدلات الوفيات للأطفال والأمهات والرعاية الصحية الأولية. **(مزاهره و الشوابكة، 2011)**
3. **الخدمات التعليمية:** إن توفر الخدمات التعليمية في المدينة يُعد من الضرورات الرئيسة لغرض تحقيق التنمية المستدامة، وأن التعليم يُعد ركناً أساسياً من اركان الحياة الجديدة ودعامة قوية من دعائم الحضارة ومقاساً من مقاييس رقي المجتمع وتقدمة، إذ عن طريقة يسعى الانسان للبحث عن المجهول واكتشافه وتسخير نتائجه لخدمة البشرية،(كافي،2017) ومن أهم مؤشرات التنمية المستدامة هي مدى معرفة أفراد المجتمع للقراءة والكتابة ومعدل الالتحاق بالمراحل الدراسية المتباينة.

4. **السكن:** يشكل توفير السكن المناسب للسكان أحد أهم مؤشرات التنمية المستدامة، وأيضاً حالة ونوعية التخطيط العمراني والحضري والفقر والبطالة والهجرة وتقاس حالة السكن في مؤشرات التنمية المستدامة عادة بمؤشر واحد إلا وهو نصيب الفرد من الأمتار المربعة في الأبنية،(**United** 2002) وقد تم تقدير حصة الفرد الواحد من توفير السكن حسب المعايير العالمية والدولية بمقدار (50م2). **(شبع، بدون تاريخ)**
5. **توفير الأمن:** في التنمية المستدامة يقصد بالأمن الاجتماعي هو حماية الناس من الجرائم ومن أهم المسائل المتعلقة بالأمن هي الجرائم والعنف ضد الأطفال وتناول المخدرات، ويتم قياسها عن طريق نسبة مرتكبي الجرائم.
6. **السكان:** هنالكَ علاقة عكسية ما بين التنمية المستدامة والنمو السكاني، فكلما زاد النمو السكاني في الدولة زاد معها معدل استهلاك الموارد الطبيعية وقل معها النمو الاقتصادي المستدام وإن أهم مؤشر لقياسهُ هو معدل النمو السكاني.

ونظراً لكون الإنسان هو غاية أي برنامج للتنمية وفي الوقت ذاتهُ هو الوسيلة المهمة لتحقيق التنمية، **(العلواني، 2021)** وأن مدينة الناصرية تفتقر إلى أغلب الخدمات سواء كانت خدمات مجتمعية وخدمات البنى التحتية وإن الروابط بين أفراد المجتمع تتخللهُ بعض المشاكل فهي بذلاَ تشكل عائقاً للتنمية وبؤرة للمشاكل الاجتماعية والصحية والأمنية وأن الأحياء العشوائية أضحت اليوم تمثل عائقاً وسبباً أمام تنفيذ العديد من المشاريع التنموية الحضرية المهمة لسكان المدينة، إذ أدى ذلكَ إلى انعكاسها بصورة سلبية على سكان المدينة الأصليين من جميع الجوانب سواء كانت تعليمية، صحية وخدمية وأتضح لنا من خلال الدراسة الميدانية في مدينة الناصرية أن سكان المدينة الأصليين يعانون من مشاكل عديدة الناتجة عن سكان العشوائيات وإن هذهِ المشاكل سوف تترتب عليها الكثير من المشاكل التي تنعكس سلباً على الأجيال القادمة ومن أهم الأثار السلبية المترتبة على السكن العشوائي في الجانب الاجتماعي ويمكن توضيحها كالآتي:

أ-اثر السكن العشوائي في الخدمات الصحية: يُعد القطاع الصحي من أهم القطاعات، في المدينة، إذ تمثل الخدمات الصحية من الوظائف ذات الأهمية البالغة في المجتمع، إذ لابد من توفير تلك الخدمات من أجل الحفاظ على صحة وسلامة الإنسان، لذلك لابد من توفير

هذهِ الخدمات الصحية والمتمثلة في المستشفيات والمراكز الصحية فضلاً عن العيادات الحكومية في كل إحياء المدينة؛ لأنها ذات أهمية بالغة في حياة المجتمعات لما لها من تأثير على مجالات الحياة المتباينة، فقد أصبحت الخدمات الصحية مؤشراً حقيقياً على مدى تقدم وتحضر الدول، وكذلك تستخدم لإعلان الألفية الذي تسعى إلية الأمم في تحقيقهُ والذي أصبح معروفاً باسم (الأهداف الإنمائية للألفية) وقد أحتوى على ثمانية أهداف، وإن القطاع الصحي أحتل منها ثلاثة أهداف، **(جمهورية العراق، وزارة الأعمار الهيأة العامة للإسكان، 2010)** ولكون السكن العشوائي يقع على أطراف الأحياء السكنية المخطط لها ضمن حدود التصميم الأساس للمدينة، والبعض الأخر من السكن العشوائي يكون متداخل مع الوحدات السكنية المخططة، وأن تلكَ المناطق تفتقر إلى وجود الخدمات الصحية فيها، إذ يحصل سكانها على الخدمات الصحية من الأحياء التي تتوفر بها تلكَ الخدمات أي من الأحياء السكنية المخططة المجاورة لها، مما يشكل ضغطاً على توفير الخدمات الصحية بما يناسب مع إعداد السكان في المدينة لذا فإن منطقة الدراسة تعاني من النقص الكبير في توفير الخدمات الصحية لكل فرد من أفراد المدينة وينعكس ذلكَ سلباً على سكان المدينة في الوقت الحاضر وللأجيال القادمة .

ب-اثر السكن العشوائي في الخدمات التعليمية: تؤدي المساكن العشوائية ضغطاً شديداً والمؤسسات الواقعة في أحياء المدينة النظامية التي نشأت فيها تجمعات عشوائية، **(العلواني، مصدر سابق)** وأن المناطق العشوائية في منطقة الدراسة تفتقر إلى توفر رياض الأطفال دور الحضانة والبعض من تلكَ المناطق يفتقر إلى وجود المدارس الابتدائية أو الإعداديات والمتوسطات، مما يؤدي ذلكَ إلى تشكيل ضغط كبير على الخدمات التعليمية المتواجدة في مركز المدينة وأحيائها النظامية المجاورة لتكَ العشوائيات .

ج-اثر السكن العشوائي على خدمات الماء: إن كمية الماء المستهلك ونوعيتهُ يتأثر بعدد السكان ودرجة تطورهم الاقتصادي والاجتماعي والعمراني، فالتنمية والحضرية تعتمد بصورة رئيسة على مدى توفير نظام متكامل لتجهيز ماء يلبي حاجة المدينة، وبذلكَ فإن توفير الماء يشكل أحد أهم المحددات الأساسية للتنمية الحضرية، **(United Natiion**

(2003 ,Publication) لذا من الملاحظ أن أغلب المناطق العشوائية في منطقة الدراسة يعانون من توفر شبكات المياه لهم، وقد يتم الحصول على المياه من الأحياء السكنية المجاورة لها من خلال التجاوز على شبكة الأنابيب الرئيسة الناقلة للمياه أو من خلال ثقب الانابيب الرئيسة أو الفرعية لغرض تلبية رغباتهم في الحصول على المياه، وينتج عن ذلكَ أثار سلبية تنعكس سلباً على سكان الأحياء الأصليين مما يعانون من نقص في كميات المياه الواصلة للأحياء السكنية في مدينة الناصرية .

د-الآثار الأمنية: تشهد المناطق العشوائية تدني في المستوى الأمني بها ويعود السبب في ذلكَ إلى عدم وجود خطة امنية فعالة لغرض مكافحة الجريمة في تلكَ المناطق، فإن الخطط الأمنية لابد أن تحتوي على اجراءات وقائية فعالة تسبقها حملات إعلامية وأخرى للتوعية عن طريق وسائل الاتصال مع توفير الامكانات المادية والبشرية المطلوبة من أجل تنفيذ الخطط الامنية لمكافحة الجريمة في المناطق العشوائية، **(الحمزاوي، 2014)** وقد تشهد المناطق العشوائية وجود العديد من الجرائم ومن ضمنها ارتفاع جريمة تعاطي المخدرات وترويجها والسرقة وحيازة الأسلحة وكذلك انتشار ظاهرة القتل في تلكَ الأحياء العشوائية، فضلاً عن شيوع ظاهرة عمالة الأطفال نتيجة للعوز المادي وانخفاض مستوى الدخل الشهري للعائلة وانتشار البطالة ما بين أفراد السكن العشوائي الذي يؤدي بهم إلى دفع أطفالهم للنزول للعمل في الشارع من الباعة المتجولين وكذلكَ الأطفال الذين يعملون في الورش تصليح السيارات أو تنظيف السيارات في الشوارع، **(الغزالي، 2007)** إذ يتسبب ذلكَ في تعرضهم إلى مشاكل عديدة منها الضرب والاغتصاب وتناولهم الممنوعات وكذلكَ التدخين وقد يتعرضون إلى الدهس بالمركبات المارة، فضلاً عن اكتسابهم بعض العادات السيئة المتمثلة في وظاهرة التسول، كذلكَ تفاقم مشكلة التفكك الاجتماعي نتيجة لصعوبة التكيف والاندماج مع نمط الحياة الحضرية السائدة في المدينة.

رابعاً: أساليب معالجة السكن العشوائي واستراتيجيات تحقيق التنمية الحضرية المستدامة في مدينة الناصرية.

تمثل العشوائيات السكنية ظاهرة تعاني منعا العديد من الدول سواء كانت متقدمة أو نامية على الحد السواء، بكونها مشكلة غير طبيعية، تحتاج إلى حلول ومعالجات ترضي ساكنيها

كونهم مواطنين عرافيين ولهم الحق في توفير السكن المناسب والعيش الكريم تبين أن هنالكَ اختلاف كبير في السياسات التي يتم تطبيقها لغرض معالجة ظاهرة السكن العشوائي، وطبيعية التجاوز من منطقة إلى آخر، فقد عمدت العديد من الجهات المختصة في تنويع سياساتهم لتلائم حجم المشكلة في كل منطقة، فقد يتم تطبيق البعض منها وتعديل البعض الآخر لغرض الوصول إلى أدق وأصلح الطرق في المعالجة، **(النجار، 2017)** فإن منطقة الدراسة تشهد انتشار الوحدات السكنية العشوائية وقد زاد توسعها المساحي بعد عام (2003)، إذ تم تغير المشهد الحضري في المدن العراقية عامة ومنطقة الدراسة خاصة وقد أصبحت من أحد المشاكل التي تعاني منها منطقة الدراسة ويصعب وجود الحلول لها لكونها تتطلب الكثير من الوقت والجهد المبذول لغرض الظهور بأنسب الحلول التي يمكن أن يوافق عليها سكان تلكَ المناطق ويمكن إيضاح أهم الحلول التي يمكن اتباعها في معالجة السكن العشوائي وهي:

أ-سياسة الإبقاء على واقع الحال:

إذ يعرف الإبقاء على أنهُ تطوير شامل للبيئة العمرانية ومن جميع الجوانب كمعالجة الكتل المبنية ورفع كفاءة المساكن المتهالكة وتطوير خدمات البنى التحتية والمجتمعية، وكذلكَ تطوير الاعمال الانتاجية...إلخ من الانشطة المتباينة لغرض رفع المستوى المعيشي، **(الزيادي، مصدر سابق)** وإن سياسة ابقاء المتجاوزين على الأراضي المخططة التابعة للدولة لابد أن تحقق بعض الشروط ومن ضمنها أن تكون هذهِ الأراضي داخل حدود التصميم الأساس للمدينة، وأن تكون مادة البناء المستعملة من المواد المقاومة وغير مؤثرة على المظهر الجمالي للمدينة، وكذلكَ لابد أن تكون غير متعارضة مع ما تم التخطيط إلية من الاستعمالات الحضرية ضمن التصميم الأساس، فضلاً عن يتطلب أن تكون هذهِ الأراضي ذات مستقرات جماعية وليس منفردة لغرض تسهيل امداد الخدمات لها، وكما هو الحال في قرية الزهيرية الواقعة خلف جامعة ذي قار المتجاوزة على التصميم الأساس وعلى الأراضي التي تم تخطيطها لغرض السكن فقد خضعت الجهات المختصة بذلك إلى تمليكها إلى أصحابها وعدها من ضمن السكن المخطط الواقع ضمن حدود التصميم الأساس لمدينة

الناصرية.

ب-سياسة الازالة :

تستخدم هذهِ السياسة الهدم والازالة لجميع المباني المشيدة، فمن حيث المبدأ ما بنى على باطل فهو باطل فيكف لنا إذا كان هذا الباطل هو بناء وحدات سكنية عشوائية، وقد تباين الآراء حول تفاصيل بعد الازالة فمن يرى لابد من توفير وحدات سكنية مؤقتة وترتيب وضعهم السكني من قبل الدولة، أو من خلال تعويضهم مادياً أو ترك المتجاوزين بدون أي تعويض، **(النجار، مصدر سابق)** وقد قسمت سياسة التعويض إلى نوعين وهما :

1 0الازالة بالكامل:

إن هذهِ الطريقة تستخدم عملية الإزالة الكاملة في المناطق العشوائية التي تعاني من تدهور البيئة العمرانية، التي تكون مساكنها مبنية من مواد غير ثابتة أو متهالكة، إذ يتم هدم هذهِ المناطق ومن ثم إعادة بنائها من جديد على وفق مخطط جديد يوضح استعمالات الأرض الحضرية، وإن الغاية منها هو إلغاء وجود بعض المناطق العشوائية من أجل إعادة تصميمها بشكل حضري جديد، أو العمل على أنشاء مناطق سكنية جديدة في مناطق خالية حول المدن، وإعادة توطين سكان المناطق العشوائية وتوزيعهم ونقلهم إليها، وتكون هذهِ السياسة مكلفة مادياً، إذ تتطلب المساكن الجديدة تكاليف خدمات جديدة فالإمكانات المادية والفنية الكبيرة التي تحتاجها أدى إلى صعوبة تطبيق هذهِ السياسة، **(توما، مصدر سابق)** فتلكَ السياسة لم يتم تطبيقها على المناطق العشوائية المقامة على أراضي الدولة العامة أو أراضي الوقف، وتتم الإزالة حسب الحالة الانشائية للمساكن والقدم ومدى توفير الإضاءة، مياه الشرب، الصرف الصحي، والتكدس السكاني في الغرفة الواحدة، ومن حيث مساحة المنطقة إذا كانت كبيرة والكثافة السكانية منخفضة في الأحياء العشوائية، وكذلك المواد المستخدمة في بناء السقوف والجدران فإذا كانت من (الكارتون، الطين، الصفيح، والنايلون)، فلابد من إزالتها، والسبب في ذلك يعود إلى أنها ذات تأثير على المظهر الحضري للمدينة، خاصةً عندما تكون المدينة تعاني من مشكلات أمنية، وكذلكَ انعدام كافة الخدمات التي يصعب تطويرها لذا يتطلب إزالتها، وقد طبقت هذهِ السياسة في مدينة الناصرية إذ تم إزالة بعض المباني التي تم تشيدها على ضفاف نهر الفرات بالقرب من جامعة ذي قار الحالية

لكونها متجاوزة على أراضي التابعة إلى مديرية بلدية الناصرية وقد تم هدم تلكَ الوحدات السكنية المتجاوزة على أملاك الدولة.

ب-الإزالة الجزئية:

يكون هذا النمط أكثر اعتدالاً لغرض تجنب الأضرار الممكن حدوثها التي يمكن إن تتسبب بها الإزالة التامة ومن جميع الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، وعند تطبيق هذهِ السياسة لابد من الأخذ بنظر الاعتبار المعايير الآتية:

- تحديد المباني التي يتطلب إزالتها.
- البحث عن مواقع مجاورة للإخلاء المؤقت .
- نقل السكان إلى المساكن الجديدة وإزالة المساكن التي تم تفريغها.
- تكرر تلكَ العملية حتى تتم الإزالة ولجميع العشوائيات المتواجدة في المدينة.

إن تطبيق هذهِ في المدينة وخصوصاً في العشوائيات المتواجدة في منطقة الدراسة من غير الممكن تطبيقها بالشكل الكامل لأنها تلحق إضرار كبيرة وخاصة للأفراد من ذوي الدخل المحدود وتهجير عدد كبير من السكان وتركهم بدون وحدات وسكنية تأويهم مع عدم توفير البديل المناسب لهم، ولغرض انجاح تلكَ السياسة ، إذ لابد من أن تكون هنالكَ بدائل منها من توفير وحدات سكنية مناسبة لهم ، ويتطلب أن تكون مساكنهم الجديدة واقعة بالقرب من أعمالهم، من أجل لا يضطر السكان في المستقبل إلى تركها وانتقالهم إلى مناطق سكنية أخرى تتوفر فيها الاحتياجات المعيشية وبالتالي تخلق سكن عشوائي جديد، وأن إزالة هذهِ العشوائيات يتطلب جهد وتكاليف مادية كبيره من القطاع الحكومي، وكذلكَ تشهد صراعات كبيرة تصل إلى القتل ما بين الحكومة وسكان تلك العشوائيات عندما يتم إزالة من المدينة.

جـ-سياسة التطور الارتقاء :

إن هذهِ السياسة تسعى أساساً إلى تحسين الظروف المعيشية عمرانياً واجتماعياً واقتصادياً لغرض تحقيق وتوفير الأجواء الإسكانية الأكثر تناسباً مع الحياة الإنسانية إلى جانب المجالات العمرانية من ترميمات وتصليحات، إذ يتطلب الأمر أن يكون أكثر اتساعاً ليمتد

إلى كافة الظروف والبيئة المحيطة للإسكان، إذ أن تحسين مستوى الأسكان والترغيب فيهِ لا يأتي الا بارتفاع المستوى الاجتماعي والاقتصادي للساكنين في المناطق المجاورة لها، وكذلكَ تقييم البيئة العامة المحيطة بالمباني السكنية من جانب نسبة الأرض المغطاة بالمباني مقارنة بمساحة قطعة الأرض، وطول الواجهة وعمق قطعة الأرض، وعدد الوحدات السكنية المتواجدة، فضلاً عن مدى توفير المرافق العامة من حيث (المياه، صرف صحي، كهرباء، مناطق خضراء والشوارع ومدى اتساعها وتوفير المدارس والمصادر التي تؤدي إلى الضرر بصحة الإنسان والتقليل من راحتهُ على سبيل المثال الضوضاء، الدخان والروائح الكريهة والكثافات المرورية) لذلكَ فإن الارتقاء يتضمن الجوانب التالية:

01رفع المستوى الإنشائي والبيئي للمنظومة الإسكانية.

02المحافظة على الطاقة الاستيعابية الإسكانية **(مطلك و الشبر، 2016)** .

الاستنتاجات:

1-أتضح من خلال ما تقدم في دراستنا إن السكن العشوائي جاء نتيجة لتلبية رغبات سكان المدينة والتعبير عن حاجاتهم الأساسية التي عجزت الدولة عن تحقيقها، فهنالكَ زيادة كبيرة في الطلب على الوحدات السكنية ويكون ذلكَ وفقاً للزيادة السكانية الهائلة التي تشهدها المدينة مع قلة ما معروض من الخدمات الإسكانية والمتمثلة في عدد الوحدات السكنية أو تخصيص قطع أراضي سكنية ضمن حدود التصميم الأساس لمدينة الناصرية.

2-كشفت الدراسة إن ظاهرة السكن العشوائي واتساعها المساحي في المدينة جاء نتيجة للظروف الأمنية والسياسية وكذلكَ ضعف الجهات المعنية بذلكَ في تطبيق القوانين والتشريعات التي صدرت لحل مشكلة السكن العشوائي والحد من اتساعها المساحي وتجاوزها على الأراضي الزراعية وأملاك الدولة وتحويل صنفها من استعمال إلى أخر.

3-أن الأمر المشجع على توسع السكن العشوائي وانتشارهُ في مناطق متفرقة من مدينة الناصرية هو ارتفاع أسعار الوحدات السكنية والإيجارات وأسعار القطع السكنية في مركز المدينة وانخفاض مستوى الدخل للفرد وارتفاع نسبة البطالة مع انخفاض اسعار الأراضي في المناطق الزراعية وكذلكَ في المناطق العشوائية مما شجع ذلكَ إلى توجه أنظار السكان نحوها وساعد في زيادة انتشارها في أطراف الأحياء السكنية في منطقة الدراسة.

4-اختلاف المواد الإنشائية التي شيدت بها الوحدات السكنية العشوائية وتتصف بكونها مواد رديئة والمتمثلة في (البلوك، الجينكو، الطين، القصب والخشب)، وتُعد مواد غير مناسبة بيئياً وصحياً، فقد تترتب عليها أثار سلبية تنعكس سلباً على سكان المدينة الأصليين وكذلكَ على المظهر الجمالي للمدينة إذ تتسبب في تشوه منظرها العمراني في التباين ما بين النسيج الحضري للمدينة.

5-تشهد تلكَ المناطق انعدام الخدمات الحضرية فيها وتفتقر إلى أبسط مقومات الحياة الكريمة والمتمثلة في توفر الخدمات (الصحية، التعليمية، توفر المياه الصالحة للشرب، الصرف الصحي والكهرباء)، وأن سكان هذهِ المناطق المتجاوزة يعتمدون على توفر خدماتهم على ما متوفر من خدمات في الأحياء السكنية المخططة.

التوصيات:

1-تطبيق القوانين والعمل بها لغرض إزالة السكن العشوائي في المدينة، وايقاف انتشار التجاوزات في التصميم الأساس على الأراضي التابعة للقطاع الحكومي أو القطاع الخاص والمتمثلة في الأراضي الخضراء أو ساحات لعب الأطفال والتعامل معهم بقوة وإعطاء الأمر بالغ الأهمية وتطبيق القوانين والقرارات النافذة، من أجل معالجة الأمر عند حدوثه وعدم ترك فرصة لاستمرار تلكَ المشكلة.

2-يمكن معالجة المناطق العشوائية عن طريق تخطيط وإنشاء مجمعات سكنية عمودية قليلة الكلفة ولا تتجاوز الطابقين في الأجزاء الفارغة من المناطق الشمالية والشرقية في المدينة، وتمنح لهم مقابل قروض منخفضة الاسعار من المصارف الحكومية، ويتم نقل الأفراد المتجاوزين وإعادة الأراضي التي تم تخطيطها ضمن التصميم الأساس إلى ما هي عليه سابقاً، فضلاً عن تخصيص للأسر ذات الدخول المنخفضة جداً وحدات سكنية منخفضة التكلفة للذين لا يستطيعون بناء وشراء أو ايجار وحدة سكنية مناسبة تأويهم.

3-توفير فرص العمل لسكان المدينة الذين عاطلين عن العمل وذوي الدخول المحدودة وعدم اضطرارهم إلى السكن العشوائي على سبيل المثال العمل في البساتين وحوقل الدواجن والمناطق الصناعية وخاصة الأفراد الذين جاءوا من الأراضي الريفية، من أجل أن يكون ذلكَ مشجعاً لهم لترك المناطق العشوائية والعودة إلى مساكنهم الأصلية.

المصادر والمراجع:

1-أبو عيانة، فتحي محمد، جغرافية السكان أُسس وتطبيقات، ط4، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية ،1993، ص439.

2-الاسدي، صلاح هاشم زغير، مشكلة السكن العشوائي في مدينة البصرة، مجلة دراسات البصرة، العدد15، 2013، ص218.

3-توما، جورج، العوامل المؤثرة في نشاءة المناطق العشوائية وسياسات الارتقاء، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد35، العدد3، 2013، ص51 .

4-توما، جورج، مصدر سابق، ص59.

5-جاسم، زينب منذر، اجراءات القانون المالي للحد من ازمة السكن العشوائي في العراق والاستفادة من تجارب الدول الأخرى، مجلة الكتاب، المجلد4، العدد6، 2021، ص78.

6-الجنابي، جاسم محمد، التوسع العشوائي للإسكان واثره في شبكة النقل في مدينة الكوت، اطروحة دكتوراه، المعهد العالي للتخطيط الحضري والاقليمي للدراسات العليا، جامعة بغداد، 2011، ص22.

7-الجنابي، صلاح حميد حبش ، جغرافية الحضر ، أسس وتطبيقات، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل ، 1986، ص 214.

8-حسن، سعدية كامل، تأثير السكن العشوائي على النمو العمراني في الكوفة- دور الحوزة حالة دراسية 2019-2020، مجلة جامعة بابل للعلوم الهندسية، المجلد28، العدد2، 2020، ص102 .

9-الحماد، محمد عبد الله، المستوطنات البشرية في البلاد العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا نيويورك، 2001، ص302.

10-الحمزاوي، احسان فيصل مزهر، التنمية البشرية ودورها في الحد من ظاهرة السكن العشوائي في مدينة الديوانية، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة القادسية، 2014، ص194.

11-الربداوي، قاسم، مشكلة السكن العشوائي في المدن العربية الكبرى، مجلة جامعة دمشق، المجلد28، العدد1، 2012، ص454.
12-رشم، مريم جبار، العشوائيات والأمن الاجتماعي دراسة ميدانية اجتماعية، مجلة كلية التربية للبنات، مجلد25، عدد2، 2014، ص466.
13-الزيادي، صلاح مهدي، مشكلة السكن العشوائي في مدينة العمارة، مجلة أوروك، المجلد الثامن، العدد الثاني، كلية التربية، جامعة المثنى، 2015، ص202.
14-الزيادي، صلاح مهدي، مصدر سابق، ص207.
15-سعيد، ابراهيم أحمد، أسس الجغرافية البشرية والاقتصادية، مطبعة الروضة، دمشق، 1997، ص28 .
16-شبع، محمد جواد عباس، تقويم كفاءة الخدمات التعليمية والصحية في مدينة عين التمر في محافظة كربلاء المقدسة، العدد20، مجلة البحوث الجغرافية، الكوفة، بدون تاريخ ،ص368 .
17-الشوك، استبرق إبراهيم وطيبة فاروق القيسي، سكن لائق لحياة أفضل بدون عشوائيات، وزارة الإسكان والتعمير، الدورة31، بغداد، 2014، ص3 .
18-الصادق، حسين بولمعيز وقرفية، السكن العشوائي وأثرهُ على النمو الحضري في المدن الصغيرة مدينة الحروش نموذجاً، جامعة تبسة، 2016، ، ص4 .
19-العلواني، عادل مجيد كسار، السكن العشوائي وأثرهُ في التنمية الحضرية المستدامة في مدينة المحاويل دراسة في جغرافية التنمية، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة القادسية، 2021، ص151.
20-العلواني، عادل مجيد كسار، مصدر سابق، ص150.
21-الغزالي، جاسم شعلان كريم، البعد الجغرافي للوظيفة السكنية في مدينة الحلة، اطروحة دكتوراه، كلية التربية، جامعة المستنصرية، 2007، ص211.
22-كافي، مصطفى يوسف، التنمية المستدامة، ط1، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2017، ص55.

23-المرسي، محمد السيد طلبة ومحمد أحمد، تحديات الإدارة في التخطيط المكاني التخطيط الحضري والإقليمي، منتدى الوزاري العربي الأول للإسكان والتنمية الحضرية، وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، مصر، بدون تاريخ، ص4.

24-المرشدي، سليم هادي مهدي، السكن العشوائي في مدن محافظة المثنى دراسة في جغرافية المدن، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة واسط، 2012، ص29.

25-مزاهره، ايمن سليمان، وعلي فالح الشوابكة، البيئة والمجتمع، جامعة البلقاء التطبيقية، مطبعة الشروق، 2011، ص131.

26-مطلك، جمال باقر وحيدر رزاق محمد الشبر، تحديد مقترحات لحل مشكلة السكن العشوائي دراسة تحليلية لمدينة بغداد للفترة من 2003-2008، مجلة المخطط والتنمية، العدد33، 2016، ص90.

27-النجار، دنيا شكر عباس، التحليل المكاني لظاهرة السكن العشوائي في مدينة الحلة، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة بابل، 2017، ص164.

28-النجار، دنيا شكر مصدر سابق، ص11.

29-النجار، دنيا شكر عباس، مصدر سابق، 167.

30-نسبية، كرايمية، التنمية المستدامة كاتجاه لحل مشكلة البيئة وتسيير النفايات الحضرية الصلبة في حالة مدينة تبسة، رسالة ماجستير، 2017، ص8.

الدوائر الحكومية والادوات المستخدمة في البحث:

1-جمهورية العراق، وزارة الأعمار والأسكان الهيأة العامة للإسكان، شعبة الدراسات، كراس معايير الإسكان الحضري، 2010، ص11.

2-مديرية بلدية الناصرية، شعبة المدن، بيانات غير منشورة، 2021.

3-المرئية الفضائية للقمر الاصطناعي (Land sat) لعام 2021 وبرنامج (Arc Map 10.8).

4-المرئية الفضائية للقمر الاصطناعي (Land sat) لعام 2021 وبرنامج (Arc Map 10.8).

المصادر الاجنبية :

1-United Nations Publication. Statistics Division Millennium indicators Database، New York, United Nations،2003.

2-United Nations, Agenda21, Chapter6, New York, 2002, p16.